مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول:

واقع الهيئات المحلية (البلديات) في ظل جائحة كورونا
(مستوى الخدمات وأبرز التحديات)

غزة 2020

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول:

واقع الهيئات المحلية (البلديات) في ظل جائحة كورونا
(مستوى الخدمات وأبرز التحديات)

أيار/ مايو 2020

فهرس المحتويات

مقدمة..... 4
توطئة عامّة..... 6
واقع الهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة..... 7
انعكاسات جائحة كورونا على دور الهيئات المحلية في قطاع غزة..... 10
الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الهيئات المحلية:..... 10
تقليص خدمات الهيئات المحلية:..... 11
التكاليف المالية التي تكبدتها البلديات خلال جائحة كورونا..... 15
الخلاصة والتوصيات 16

مقدمة

أبرزت جائحة كورونا (كوفيد 19) أهمية تضافر الجهود من أجل حماية الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والنفسية يمكن بلوغه وحماية حق الإنسان في الحياة. وفي هذا السياق تلعب الهيئات المحلية (البلديات) دوراً حيوياً وضرورياً حيث تتنوع الخدمات التي تقدمها سواء بفتح الشوارع وإنارتها أو مراقبة الأبنية وترميمها أو تنظيم الأسواق العامة والحرف والصناعات أو ضمان توافر الشروط الصحية والبيئية من خلال توفير المياه الصالحة للشرب ومكافحة التلوث وإنشاء شبكات الصرف الصحي والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها، وضمان الحفاظ على النظافة وجمع النفايات ونقلها إلى مكبات خاصة، كذلك مكافحة البعوض والحشرات الضارة والفئران والزواحف الضارة، وإدارة المتنزهات والساحات والحدائق ومحلات السباحة ومراقبتها[1].

وتأتي الخدمات الأساسية المقدمة من الهيئات المحلية (البلديات) ضمن الشروط الضرورية الواجب توفيرها للمواطنين، والتي يكون لها أثراً محسوساً في حماية حقوقهم المكفولة في القانون الفلسطيني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي لا يمكن تجزئتها؛ حيث لا يمكن تلمس قيمة الحق في المسكن المناسب في ظل عدم توافر مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية. وهي القيمة التي تتضاعف في الظروف الصعبة والملمّات- وفي ظل جائحة كورونا التي يعيشها سكان قطاع غزة في الأوقات الراهنة- حيث تعتبر الخدمات الأساسية التي تقدمها البلديات من مقومات الحياة، فلا يمكن إعمال الحق في الصحة والحفاظ على حياة الناس في ظل غياب المقومات الخدماتية والصحية والبيئية.

يهدف التقرير إلى معرفة واقع الهيئات المحلية (البلديات) وأبرز العوامل التي أضعفت من قدراتها على أداء مهامها بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى الأزمة المالية وانعكاسها على المشاريع والأنشطة الحيوية، وإبراز أهمية الدور الذي تلعبه البلديات في حماية المواطنين خاصة في أوقات انتشار الأوبئة والأمراض المُعدية فضلاً عن حجم المسؤولية والتدخلات المطلوبة التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد- 19)، والإجراءات الاحترازية التي نفذتها والتكاليف المالية المرتبطة بالتدخلات والأنشطة المنفذة في مواجهة الجائحة.

اعتمد التقرير في المعلومات على استبانة تم تصميمها لمعرفة أثر الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني الداخلي على واقع الهيئات المحلية (البلديات)، حيث استخدم المركز المسح الشامل مستهدفاً جميع الهيئات المحلية في قطاع غزة البالغ عددها (25) هيئة.

من جهة أخرى ولإدراك واقع الهيئات المحلية في ظل انتشار فايروس (كوفيد- 19) المستجد، وأنواع تدخلاتها، وحجم التحديات، قام المركز بتحليل البيانات والمعلومات الصادرة عن اتحاد البلديات ووزارة الحكم المحلي، كما أجرى مقابلات مع

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول مهام ووظائف الهيئات المحلية (البلديات) راجع المادة (15) من قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية (البلديات) الفلسطينية.

عينة من الهيئات المحلية، وشملت: (بلدية غزة– بلدية خان يونس– بلدية رفح– بلدية جباليا النزلة– بلدية دير البلح)، وجميع هذه الهيئات يقع في نطاق نفوذها مراكز للحجر الصحي.

واستناداً إلى الحقائق التي يظهرها التقرير واستمرار تدهور أوضاع الهيئات المحلية المالية التي تهدد قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها الروتينية وتلك الطارئة التي فرضتها الجائحة، ويخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات لمنع انهيار الهيئات المحلية وضمان استمرارها في تقديم خدماتها الأساسية.

توطئة عامّة

أعلن الرئيس محمود عباس بتاريخ 2020/3/5م، مرسوماً رئاسياً يقضي بإعلان حالة الطوارئْ في جميع الأراضي الفلسطينية لمدة 30 يوماً، لمواجهة فيروس كورونا ومنع تفشيه. وبموجب حالة الطوارئ جرى تفويض جهات الاختصاص باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر الناتجة عن فيروس كورونا وحماية الصحة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار، وخوّل رئيس الوزراء بالصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتحقيق غايات هذا الإعلان[2].

وبتاريخ 2020/4/3م أصدر الرئيس مرسوماً ثانياً بتمديد حالة الطوارئْ في جميع الأراضي الفلسطينية لمدة ثلاثين يوماً أخرى[3]. كما أصدر رئيس دولة فلسطين مرسوماً ثالثاً بإعلان حالة الطوارئْ من جديد، تبدأ بتاريخ 2020/05/05 ولمدة ثلاثين يوماً.

وبناءً على هذه المراسيم اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات أبرزها: إغلاق كافة المرافق التعليمية من مدارس ورياض أطفال وجامعات ومعاهد وغيره، على أن يكون موظفو الوزارات والمؤسسات الحكومية على رأس عملهم إلى حين صدور تعليمات أخرى، يكون جميع الأطباء على رأس عملهم في جميع المرافق الطبية وأخذ كامل الاحتياطات لحماية شعبنا وسلامته، وتقييد الحركة بين المحافظات وحصرها فقط في حالات الضرورة القصوى وخاصة في محافظة بيت لحم، ومنع أية مظاهر للتجمهر والتجمع والاحتفالات والتظاهرات والإضرابات في كامل أراضي دولة فلسطين، وتوضع كامل إمكانيات القطاع الخاص لمساندة حالة الطوارئ، ومنع التجار من استغلال الظروف ورفع الأسعار واحتكار البضائع والسلع، وإلغاء كامل الحجوزات للسياح الأجانب في الفنادق عامة، إغلاق كامل المناطق السياحية والدينية، إلغاء أي مؤتمرات وطنية أو دولية في فلسطين، وتم تكليف كل محافظ بتنفيذ الإجراءات مع بقية أجهزة الدولة المختصة، وتشكيل لجان متابعة من الأجهزة برئاسة المحافظ[4].

يُولي القانون الدولي لحقوق الإنسان أهمية خاصة لحماية حياة البشر وقت انتشار الأوبئة والأمراض المُعدية، بهدف الوقاية والحفاظ على السلامة العامة، وإعمالاً للحق في الحياة والأمن الشخصي[5]، وللحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه[6]. ومن أجل الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها

---

[2] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الرئيس يصدر مرسوما بإعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية لمدة شهر، 2020/3/5م. الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=QVYJ3sa871529739630aQVYJ3s.

[3] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الرئيس يصدر مرسوما بتمديد حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية، 2020/4/3م. الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=41XXRLa873221004711a41XXRL .

[4] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، رئيس الوزراء يعلن البدء بتنفيذ إجراءات حالة الطوارئ في فلسطين، 2020/3/5م. الرابط: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=LV4qu3a871532594889aLV4qu3 .

[5] انظر المادة رقم (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[6] انظر المادة رقم (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومكافحتها[7]؛ قد تُقدم الدول على فرض حالة الطوارئ وفق ما تُتيحه قوانينها الداخلية لمكافحة الأوبئة وفرض الحجر الصحي والمنزلي.

وقيّد القانون الدولي لحقوق الإنسان فرض حالة الطوارئ، كحالة استثنائية ومثالها، وجود خطر حقيقي يهدد حياة الأمة، ومنها انتشار الأوبئة والأمراض المُعدية، وتطبق في أضيق الحدود وحصرا في الغاية التي أعلنت من أجلها، دون المساس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كحظر ممارسة التعذيب وعدم المسّ بالحق في الحياة، ودون أن ينطوي تطبيقها على تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي[8] كما تنص بشكل واضح وصارم المواثيق الدولية ذات العلاقة.

وفي سياق متصل نظم القانون الفلسطيني مسؤولية الهيئات المحلية (البلديات) من خلال قانون الهيئات المحلية، وتناول مكافحة الأوبئة والأمراض، حيث فرض اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس[9].

واقع الهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة

يعاني قطاع غزة من أوضاع كارثية على الصعد كافّة، ومن خلل واضح في مستوى وجودة الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية (البلديات) وعملها، وذلك جراء الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال منذ عام 2007، واستمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي المتواصل منذ عام 2007. حيث شهد قطاع غزة تدهوراً غير مسبوقاً في الأوضاع الإنسانية والمعيشية، خلال الأعوام السابقة نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي اتخذت أشكالاً وأنماطاً عديدة بفعل الحصار الإسرائيلي المشدّد والمتواصل على قطاع غزة، وفي ظل استمرار الهجمات الجوية والبرية والبحرية واستهداف الممتلكات العامة والخاصة، والتي ألقت بظلالها السلبية على مجالات الحياة كافة في القطاع.

كما أسهمت الإجراءات الحكومية المترتبة على الانقسام الداخلي في تدهور الأوضاع المعيشية، خاصة بعد قيام حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني مطلع عام 2017م بتنفيذ مجموعة من الإجراءات بحق قطاع غزة، من بينها الحسومات التي طالت رواتب الموظفين في القطاع العام، وتقليصها بنسب متفاوتة، مما انعكس سلبياً على أوضاع الموظفين وأسرهم ومستويات معيشتهم بشكل خاص. وامتد تأثير هذه الإجراءات إلى الأنشطة الاقتصادية وهو ما ترك آثارا سلبية خطيرة على واقع الهيئات المحلية (البلديات) والخدماتية في قطاع غزة خاصة على الصعيد المالي والتطويري.

أضعفت هذه الأسباب من قدرات الهيئات المحلية (البلديات) على أداء مهامها بالشكل المطلوب، خاصة وأنها تزامنت مع أزمات عميقة التأثير مثل: الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، ونقص امدادات الوقود، وانخفاض مستوى الدخل، وتراجع

---

[7] انظر الفقرة "ت" من البند الثاني في المادة رقم (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[8] انظر المادة رقم (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[9] انظر الفقرة "أ" من البند التاسع في المادة رقم (15) من قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية (البلديات) الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي خاصة في ظل جائحة كورونا. ونتيجة استمرار هذا الواقع على مدار السنوات الماضية فقد اتسعت الفجوة بين الخدمات المقدمة وحاجة السكان الفعلية في قطاع غزة.

وأظهر مسح شامل أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان للهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، أنّ (25) هيئة محلية (بلدية) تعيش واقعاً صعباً منذ (14) عاماً، بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي، الذي أفضى إلى زيادة حجم الضائقة المالية التي تواجهها الهيئات المحلية (البلديات) نتيجة الفرق الكبير بين الإيرادات الفعلية المقبوضة والنفقات التشغيلية والتجارية؛ حيث قلّت الإيرادات وزادت النفقات ولم تستطع الهيئات تحصيل مستحقاتها من المشتركين، وتزامن ذلك مع انخفاض في مستوى المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لهذه الهيئات[10].

ونتيجة للأزمة المالية اضطرت الهيئات المحلية (البلديات) في القطاع إلى خفض نسبة صرف الرواتب للموظفين والتي تراوحت ما بين (50–30%). كما تزايد الرصيد التراكمي للذمم الدائنة (المستحقات على البلدية)، حيث إن حوالي (80%) من الهيئات تراكمت عليها المستحقات لموظفيها وتراوح عدد الأشهر المطلوب تسديدها ما بين (15) شهراً إلى (3) شهور؛ والجدير بالذكر أن خمسة فقط من الهيئات المحلية لا يوجد عليها مستحقات للموظفين[11].

كما مسّت الأوضاع الاقتصادية الصعبة بقدرة المواطنين على الاستمرار في تشغيل المنشآت الخاصة، وارتفعت أعداد المنشآت المغلقة، التي تحصل على التراخيص اللازمة من هذه الهيئات المحلية (البلديات)، إلى (2429) منشأة، خلال الفترة الممتدة من 2016 حتى 2018[12].

وبيّن المسح وجود نقص كبير في المشاريع بشكل عام، وحاجة ملحّة للمشاريع المتعلقة بالصحة العامة، وأن الهيئات المحلية (البلديات) بحاجة إلى إنشاء حوالي (124) مشروعاً للحد من التلوث في نطاقها الجغرافي، وملائمة عدد حاويات النفايات للزيادة الطبيعية لعدد السكان؛ حيث يبلغ العدد المطلوب توفيره منها حوالي (2211) حاوية، بينما يبلغ عدد الآليات الثقيلة التي تحتاجها الهيئات لترحيل تلك النفايات حوالي (111) آلية، وما تزال الهيئات تستعين بعربات الكارّو (التي تجرها الحيوانات) حيث بلغ عددها (471) عربة؛ بهدف تخفيف حدّة الأزمة[13].

على صعيد التطوير وزيادة المعرفة وتحديثها للكوادر والموظفين العاملين في الهيئات المحلية (البلديات)، أشارت نتائج المسح بأن نتيجة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة وتنقل الأفراد من وإلى قطاع غزة لم تتمكن

---

[10] نتائج مسح معلوماتي شامل، أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان مطلع العام (2019م)، من خلال استبيان خاص وزّع على إدارات الهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، بهدف التعرف على آثار الحصار والانقسام على عملها.

[11] المرجع السابق.

[12] المرجع نفسه.

[13] نتائج مسح معلوماتي شامل، أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان مطلع العام (2019م)، مرجع سابق.

طواقم الهيئات المحلية من المشاركة في (30) دورة ومؤتمر كان من المفترض أن تحضرها خارج قطاع غزة. وحول النقص في الموارد البشرية فقد أوضح المسح أن الهيئات بحاجة إلى المزيد من الموظفين والفنيين والعمال[14].

وبخصوص المشاركة المجتمعية فقد أظهرت النتائج أن عدد لجان الأحياء من المواطنين في الهيئات المحلية (البلديات) حوالي (93) لجنة بمشاركة (1278) عضو، واللافت في الأمر غياب المساواة بين الجنسين حيث أن مشاركة الإناث لا تتجاوز ما نسبته (12%) من إجمالي عدد أعضاء لجان الأحياء.
وبحسب تقديرات اتحاد بلديات قطاع غزة، فإن إجمالي التراجع في الإيرادات خلال الشهور الأخيرة نتيجة لجائحة كورونا، بلغ أكثر من 50%، في الوقت الذي تحتاج فيه البلديات إلى مبلغ 6 ملايين شيقل إسرائيلي للعودة إلى وضعها السابق[15].

وأشارت وزارة الحكم المحلي[16] في قطاع غزة أن الإيرادات المحلية انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، وعند مقارنة إيرادات الربع الأول من العام (2017)- قبل قيام حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني بتنفيذ مجموعة من الإجراءات بحق قطاع غزة، مثل: الحسومات التي طالت رواتب الموظفين في القطاع العام، وتقليصها بنسب متفاوتة- ومقارنتها مع إيرادات الربع الأول من العام (2020) فقد سجلت بعض الهيئات المحلية انخفاضاً كبيراً في حجم الإيرادات وكانت على النحو الآتي: بلدية مدينة غزة (53%)، وبلدية خان يونس (66%)، بلدية رفح (25%) بلدية دير البلح (30%)، وبلدية جباليا(14%).

---

[14] المرجع السابق.

[15] يحيى رشدي السراج- رئيس بلدية غزة، مؤتمر صحفي حول التقليص التدريجي لخدمات البلديات في قطاع غزة، 2020/4/28م.

[16] وزارة الحكم المحلي، الإدارة العامة للموازنات- غزة، مقارنة بين إيرادات الهيئات المحلية، (بيانات غير منشورة).

انعكاسات جائحة كورونا على دور الهيئات المحلية في قطاع غزة

بدأت الإجراءات الاحترازية لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد- 19) منذ انتشارها عالمياً، بعد قرارات الرئيس والحكومة في رام الله، حيث عُلّق الدوام المدرسي والجامعي، وبدأ تنفيذ إجراءات الحجر المنزلي ثم الحجر الإجباري في مدارس وفنادق ومستشفيات ومراكز صحية لكل القادمين إلى قطاع غزة من معبري رفح وبيت حانون بشكل متسارع. ومع هذه التطورات المتسارعة وغير المسبوقة فرضت على القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والهيئات المحلية (البلديات) مسؤولية كبيرة، لجهة تنفيذ الإجراءات الاحترازية والالتزام بالتعليمات التي اتخذتها الجهات الحكومية المختصة، وضاعفت من المسؤوليات والواجبات المنوطة بالهيئات المحلية (البلديات) وشكلت تحدياً كبيراً لها، كما تباينت الضغوط والمسؤوليات المفروضة عليها.

الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الهيئات المحلية:

وضعت جائحة كورونا الهيئات المحلية (البلديات) أمام تحدٍ كبير في ظل الأوضاع الصعبة التي تعاني منها وقلة الإمكانيات وشحّ الموارد، والتزاماً بإجراءات الطوارئ وبالقرارات الحكومية قامت بالإجراءات الآتية[17]:

1. الدعوة إلى تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي في مناطق نفوذها، قدر الإمكان.
2. إغلاق المكتبات والأندية الرياضية والمطاعم والمقاهي والاستراحات والشاليهات وأماكن الترفيه والأسواق الأسبوعية، وجميع المرافق التي قد تؤدي إلى الازدحام.
3. مواصلة تقديم الخدمات الأساسية كجمع النفايات المنزلية ومخلفات الحجر الصحي وضخ المياه والصرف الصحي وصيانة الطرق.
4. تفعيل نظام الوقاية العامة للتعقيم الشخصي في مقراتها، وإطلاق برامج التوعية المكثّفة للموظفين وللمراجعين، وتعزيز اجراءات السلامة المهنية للعمال والفرق الميدانية.
5. تطهير وتعقيم المرافق والمؤسسات العامة والخاصة، وتكرار ذلك أكثر من مرّة.
6. تعقيم وتطهير مراكز الحجر الصحي الواقعة ضمن نفوذ كل بلدية، كذلك المناطق المحيطة بها بما يضمن سلامة المواطنين خارج مراكز الحجر.

وجاء إقرار هذه الإجراءات في ظل الواقع الصعب الذي تعيشه الهيئات المحلية (البلديات) في القطاع، لتكشف حجم الضغوط والتحديات التي تقف عائقاً أمام القدرة على الاستمرار في التصدي لفيروس كورونا بفاعلية. وعلى الرغم من الملاحظات على آليات تنفيذ تدابير الاحتراز والوقاية من الفيروس والسلامة منه، إلا أنها كانت واجبة وضرورية لحماية سكان القطاع. وقامت الهيئات بجهد كبير خلالها، لكن هذه الأنشطة والخدمات لم تشمل جغرافيا مناطق نفوذ البلديات، حيث لم تشمل كافة الأماكن والمناطق وما تم تنفيذه لا يتجاوز نسبة الـ70%، وهو ما نتج عنه فجوة في حجم الخدمات المقدمة مقابل المطلوب منها في مناطق عديدة.

---

[17] معلومات جمعها الباحثان: باسم أبو جري وحسين حمّاد، من رؤساء ومسئولي الهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة.

وسُجلت بعض الملاحظات على الإجراءات التي فرضتها الهيئات، خاصة في ضبط الأسواق العامة ومنع التجمعات، حيث تم افتتاح مراكز تسوق في نفوذ بعض الهيئات بحضور جماهيري كبير (الإشارة إلى افتتاح المركز التجاري في النصيرات– الأسواق لا يتم مراعاة إجراءات الوقاية، وبقيت مكتظة ولا تغيير يذكر عما قبل جائحة كورونا...الخ).

ومن الملاحظات الإضافية أن بعض الهيئات وخاصة التي يقع في منطقة نفوذها مراكز للحجر الصحي تضاعفت مسؤولياتها ومهامها، حيث قدمت مساهمات مهمة وضرورية في ظرف بالغ التعقيد وفي ظل تحديات غير مسبوقة.

وأمام الجائحة وامكانيات الهيئات المحلية (البلديات) وعدم قدرتها على الاستمرار بالوتيرة نفسها في ظل الأزمات التي تعانيها، انعكست الجائحة سلباً على مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات، ودفعت بعضها إلى تقليص عدد من تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلب سرعة التدخل من قبل الجهات ذات العلاقة لدعمها والعمل على حماية المواطنين وحقوقهم الأساسية.

تقليص خدمات الهيئات المحلية:

أعلن اتحاد بلديات قطاع غزة عن التقليص التدريجي لخدمات البلديات؛ بسبب التهديدات الخطيرة لجائحة كورونا وبالنظر لما يعانيه قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي وتدهور الحياة الاقتصادية وما نجم عنها من أزمة مالية للهيئات المحلية. وأوضح الاتحاد أن البلديات وضعت خططاً طارئة للاستمرار في تقديم الخدمات والحفاظ على الصحة العامة وإدارة العمل البلدي دون توقف، وذلك من منطلق مسئوليتها في الحفاظ على الصحة العامة وسلامة البيئة وحرصاً على تقديم الخدمات الأساسية. كما اتخذت اجراءات وقائية واحترازية لمواجهة جائحة كورونا رغم قلة الامكانيات اللازمة وشح الموارد، وانخفاض نسبة الملتزمين بسداد فواتير خدمات البلديات.

واتخذ اتحاد بلديات قطاع غزة قرار البدء بتقنين الخدمات الأساسية ومصروفات البلديات للحد الأدنى، والتقليص التدريجي للخدمات المقدمة، لتجنب انهيارها وسعياً لتقديم الخدمة لأطول فترة ممكنة وفق الإمكانيات المتاحة. وطالب البلديات بما يأتي[18]:

1. توفير الوقود اللازم لضمان استمرار عمل آليات ومركبات البلديات لجمع وترحيل النفايات، إضافة إلى تشغيل مضخات الصرف الصحي وآبار المياه وغيرها.
2. المساهمة في دفع رواتب موظفي البلديات والتي تقلصت إلى حدودها الدنيا، لتوفير متطلبات تقديم الخدمة للمواطنين.
3. دعوة المواطنين للالتزام بسداد الفاتورة الشهرية للبلديات أولا بأول، والاستفادة من التسهيلات المقدمة بهذا الخصوص.
4. مطالبة الجهات الرسمية بتحمل مسؤولياتها وتوفير الحد الأدنى من حاجة البلديات كمقاصة من المستحقات المترصدة لصالح هذه البلديات، حتى تتمكن من مواصلة عملها وتوفير مستلزمات تقديم الخدمة.
5. دعوة المؤسسات المحلية والدولية لدعم احتياجات البلدية الأساسية ولا سيما الوقود، ومستلزمات مكافحة فيروس كورونا.

---

[18] يحيى رشدي السراج– رئيس اتحاد بلديات قطاع غزة ورئيس بلدية غزة، مؤتمر صحفي لعرض بيان صادر عن اتحاد البلديات حول التقليص التدريجي لخدمات البلديات، 2020/4/28م.

جاء قرار بلديات قطاع غزة بتقليص الخدمات بشكل تدريجي في وقت صعب، لكن الاستمرار في تقليص الخدمات دون تدخل حكومي سيكون له تداعيات خطيرة على الصحة العامة وسلامة البيئة، وسيؤدي إلى ما يأتي[19]:

أ) تراكم النفايات في الشوارع والأحياء الرئيسية وتأخر عمليات الجمع والترحيل.

ب) حدوث ارتباك في جداول توزيع المياه وتأخر عمليات الضخ لمنازل المواطنين.

ت) احتمال طفح مياه الصرف الصحي في الشوارع ومرافق الصرف الصحي، وفي حال طال أمد الأزمة ستضطر البلديات الى ضخ مياه الصرف الصحي دون معالجة إلى البحر ما سيفاقم من مشكلة التلوث.

وفي سياق متصل ومع تداعيات تفاقم الأزمة المالية للهيئات المحلية بسبب جائحة كورونا، أعلنت أكثر من بلدية بشكل منفصل عن تأثّر خدماتها وتضاعف مسئولياتها ومصروفاتها. ويستعرض التقرير انعكاسات أزمة جائحة كورونا على عينة من بلديات قطاع غزة على النحو الآتي:

بلدية غزة: أعلنت بلدية غزة عن خطة طوارئ استثنائية[20] للاستمرار في تقديم الخدمات والمحافظة على الصحة العامة للسكان وللموظفين في البلدية في ظل انتشار جائحة كورونا؛ وتضمنت الخطة سيناريوهات مختلفة استندت إلى التطورات وتقارير حول انتشار الفيروس في الأراضي الفلسطينية. وعلى مدار الفترة الماضية استمرت البلدية في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين مع إعادة جدولة عمليات جمع وترحيل النفايات دون التأثير على الصحة العامة، ووقف استقبال المراجعين في مرافق البلدية ما عدا دائرة خدمات الجمهور، وإغلاق المراكز الثقافية والرياضية التابعة للبلدية، وتعزيز برامج التوعية للمواطنين عبر المنصات الالكترونية وتعزيز التواصل من خلال الرقم المختصر (115)؛ وقلصت عدد الموظفين الإداريين للحد الأدنى، بما فيهم موظفي دائرة خدمات الجمهور، وحرصت على تعزيز نظام الوقاية العامة للتعقيم الشخصي للموظفين والمراجعين وتطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي، وتوفير مستلزمات السلامة المهنية لجميع العمال والفرق الميدانية، وتطهير وتعقيم جميع مرافق البلدية باستمرار، وتفويض المدراء ومسؤولي الفرق لاتخاذ القرارات الميدانية والإدارية.

وفي السياق ذاته أعلنت البلدية عن إغلاق الأسواق الأسبوعية، كما عملت على تقليل الازدحام في الأماكن العامة حفاظاً على سلامة المواطنين، وشرعت في تعقيم المفترقات والمرافق العامة والشوارع الرئيسية والأسواق، علاوة على توفير اللباس الواقي ولوازم الحماية للأطقم الفنية العاملة بالبلدية، بالإضافة إلى جمع وترحيل ومعالجة النفايات الصادرة عن مراكز الحجر الصحي وتخصيص فريق ومركبة لمعالجة هذه النفايات والحرص على التخلص منها بشكل آمن[21].

وألقت هذه التدخلات والأنشطة بأعباء مالية على البلدية مما اضطرها للإعلان عن تقليص تدريجي في الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك لتجنب انهيار الخدمات بشكل كامل والحفاظ على مواصلة تقديمها لأطول مدة ممكنة وفق الإمكانيات المتاحة. يشار إلى أن هذا القرار جاء بعد مرور 52 يوماً على إعلان حالة الطوارئ في فلسطين لمواجهة انتشار الجائحة، وخاصة

---

[19] المرجع السابق.

[20] مزيد من المعلومات مراجعة الخطة المنشورة عبر الرابط الإلكتروني الآتي: https://cutt.us/WhpaG

[21] حسين عودة، رئيس قسم العلاقات العامة في بلدية غزة، قابله عبر الهاتف: باسم أبو جريّ بتاريخ (2 يونيو 2020)

بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض نسبة الملتزمين بسداد فواتير خدمات البلدية لتصل إلى 10% فقط، وتخلي الكثير من الأطراف عن مسؤولياتها تجاه مدينة غزة، وأوضحت البلدية أنها سعت جاهدة على مدار الأسابيع الماضية، لمنع تأثّر الخدمات الأساسية للمواطنين وكان ذلك على حساب رواتب موظفيها، كما اتخذ المجلس البلدي قراراً بتقنين الخدمات الأساسية ومصروفات البلدية للحد الأدنى.

بلدية خان يونس: في سياق التحضير لمواجهة جائحة فايروس (كوفيد-19) المستجد، وضعت البلدية خطة طوارئ لجميع الأقسام في البلدية وأغلقت الأسواق الأسبوعية، وحرصت على تقليل الازدحام حيث قامت بتحويل نقاط البيع إلى مناطق متفرقة على مشارف المدينة، ونفذت عمليات تعقيم في محيط الأسواق والحارات والأبراج والمرافق العامة. وحرصت على ترحيل النفايات في الوقت المناسب، وطبقت مبدأ التباعد الاجتماعي خاصة بين الموظفين من جهة والزوار والمراجعين لمركز خدمات الجمهور بالبلدية. كما ساهمت البلدية في تقديم خدماتها لمركز الحجر الصحي الواقع في مناطق نفوذها، والمراكز هي: (فندق الأمل الواقع وسط المدينة، ومدرسة الصفوة بمنطقة قيزان أبو رشوان، ومركز مسقط الطبي في منطقة قيزان النجار)، حيث أجرت عمليات تعقيم للمراكز، وأنشأت دورات للمياه في مركز الحجر الصحي بمدرسة الصفوة، وقامت بإمداد هذه المراكز بالمياه الصالحة للشرب، وحرصت على جمع وترحيل ومعالجة النفايات بطرق آمنة عبر مركبات وفرق خاصة. وعلى الصعيد التوعوي نفذت البلدية العديد من الحملات والمبادرات الهادفة إلى رفع وعي الجمهور بمخاطر انتشار فايروس (كوفيد-19)، وكيفية الوقاية والحد من انتشاره، وذلك عبر صفحة التواصل الاجتماعي الخاصة بالبلدية، كما حثت المواطنين على التواصل عبر الرقم (115) في حالة الاستفسار أو الابلاغ عن أي تطورات تتعلق بالبيئة ونظافتها، كما قامت بتنسيق الجهود والمبادرات الطوعية.[22]

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي رافقت جائحة كورونا؛ قررت البلدية الاستمرار في تقديم خدماتها وفق ما يتوفر لديها من امكانيات شحيحة بسبب الأثر الاقتصادي السلبي للجائحة، خاصة وأن الضائقة المالية التي تعصف بها أثرت على خدماتها المقدمة لكافة القطاعات الأساسية، داعيةً إلى التدخل العاجل من أجل دعم صمود البلديات التي تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين ومنع انهيار تلك الخدمات [23].

بلدية رفح: تضاعفت التدخلات والأنشطة التي نفذتها بلدية رفح خلال جائحة كورونا نظراً للخصوصية التي تتمتع بها مدينة رفح ووجود أكثر من مركز حجر صحي في نطاق نفوذها. وشرعت في تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي على نطاق البلدية ومحيطها الخارجي، وأغلقت الأسواق الأسبوعية، واستحدثت (14) نقطة تسوق جديدة متباعدة، وحرصت على تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي.

---

[22] عماد الاغا، رئيس لجنة الطوارئ في بلدية خان يونس، وعضو لجنة الطوارئ المركزية في محافظة خان يونس، قابله عبر الهاتف: باسم أبو جريّ، بتاريخ (2 يونيو2020).

[23] علاء الدين البطّة- رئيس بلدية خان يونس، مؤتمر صحفي لعرض بيان صادر عن اتحاد البلديات حول التقليص التدريجي لخدمات البلديات، 2020/4/28م.

كما قامت بتوزيع مواد خاصة بالسلامة المهنية على العاملين في البلدية، وكثفت حملات التعقيم والتنظيف للشوارع والمرافق العامة التي طالت ما نسبته (70%) من مساحة رفح، وأسهمت في التجهيز والإعداد لمركز الحجر الصحي؛ مثل توفير المرافق ومياه الشرب وتمديد شبكات للصرف الصحي وتوفير الإنارة، ولاحقاً تم حفر بئر مياه خاص.
وحرصت البلدية على التخلص من نفايات مراكز الحجر بتكلفة مالية عالية. كما أسهمت البلدية بشكل عام في تأمين المساعدات لمراكز الحجر وحثت المواطنين على التضامن الاجتماعي، وجهزت في وقت لاحق (500) غرفة للحجر (حيث جهزت الأرض بواسطة آليات البلدية الثقيلة ومددت خطوط الصرف الصحي). الجدير بالذكر أن زيادة حجم الأعمال والأنشطة تسبب في نفاذ كمية السولار المخصصة للبلدية قبل الوقت المحدد، واستنزفت موارد البلدية وامكانياتها بشكل غير اعتيادي [24].

بلدية دير البلح: طبقت التعليمات المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا، ولاسيما فيما يتعلق بالتباعد الاجتماعي للموظفين والمراجعين، ومنعت التجمعات وألغت الأسواق الأسبوعية الشعبية ووزعت الباعة على نقاط متفرقة، وساهمت في عملية تعقيم المرافق العامة والشوارع. وأشارت البلدية إلى أن وقف الأسواق الأسبوعية ترتب عليه خسارة للمواطنين الذين أرسي عليهم عطاء الأسواق مما سيضطرها لاحقاً إلى تعويض المتعاقدين معها مالياً.
كما تضاعفت النفقات نتيجة زيادة عدد ساعات التشغيل وحالة الطوارئ القائمة وتشغيل الآليات وزيادة استهلاك السولار وشراء المواد اللازمة التي تستخدم في الجهود الوقائية لمكافحة الجائحة. كما اضطرت البلدية إلى توفير ملابس وقائية وكمامات للعاملين فيها. وازدادت التحديات المالية في ظل تراجع مستوى الإيرادات وضعف قدرة السكان على تسديد الرسوم نظير تلقى الخدمات، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التمويل والدعم الدولي وضعف الدعم الحكومي [25].

بلدية جباليا النزلة: حرصت البلدية على تنفيذ إجراءات احترازية متعددة لمواجهة جائحة كارونا، منها تعقيم المراكز والمرافق العامة، والأسواق، وأغلقت الأندية الرياضية والمراكز الثقافية، وقللت الازدحام في الأماكن العامة، وعملت على توفير خدمة المياه والصرف الصحي لمراكز الحجر الصحي وتعقيمها، كما قلصت دوام الموظفين إلى نسبة 50%. وتسببت هذه التطورات في انخفاض الدخل اليومي للبلدية بنسبة تفوق ما نسبته 70%، في ظل زيادة النفقات، ما دفع البلدية إلى اللجوء لحلول بديلة مثل تحصيل ايجار المحلات التجارية في الأسواق لعدة شهور قادمة، واستلاف السولار من شركات البترول من خلال الشيكات الآجلة، ورغم ذلك لم تستطع توفير الحد الأدنى من نفقاتها ورواتب موظفيها. وعليه اضطرت البلدية لتقليص خدماتها خارج التجمعات السكنية بما لا يتسبب في أزمة للمواطنين؛ حيث بدأت بترحيل النفايات على المكب العشوائي شرق جباليا وليس للمكب الرئيس في جحر الديك شرق غزة توفيراً للنفقات [26]. الجدير بالذكر أن مجلس الخدمات المشترك لبلديات الشمال قام بإلغاء سوق الأحد في مدينة الشيخ زايد، وسوق الخميس في منطقة التوام.

---

(24) أنور الشاعر– رئيس بلدية رفح، قابله عبر الهاتف الباحث باسم أبو جري (15، إبريل، 2020).
(25) سعيد نصّار– رئيس بلدية دير البلح، قابله عبر الهاتف الباحث باسم أبو جري (12، إبريل، 2020).
(26) مازن النجّار– رئيس بلدية جباليا النزلة، قابله في مكتبه الباحث حسين حمّاد (6، مايو، 2020).

التكاليف المالية التي تكبدتها البلديات خلال جائحة كورونا

واصلت بلديات قطاع غزة أعمالها على الرغم من أن الكثير من المؤسسات العامة والخاصة توقفت عن العمل خلال جائحة كورونا، حيث استمرت في تقديم خدماتها العامة للمواطنين. وحرصت على تقديم دعم وإسناد للقطاع الصحي، وتعقيم الأماكن والمؤسسات العامة، وتكثيف جهود جمع النفايات، وإطلاق النشاطات التوعوية والتثقيفية؛ مما تسبب في زيادة معدل النفقات والمصاريف التشغيلية. يورد التقرير بيان بتلك النفقات وفقاً للأرقام والبيانات التي حصل عليها مركز الميزان لحقوق الإنسان من البلديات على النحو الآتي:

بلغت التكلفة الإجمالية للأنشطة والتدخلات التي قامت بها بلديات (رفح– خانيونس– دير البلح – غزة– جباليا النزلة) خلال جائحة كورونا نحو (451,300) شيقل، حيث تنوعت المهام والأنشطة التي شرعت في تنفيذها منها المرتبطة مباشرة بمراكز الحجر الصحي خاصة جمع وترحيل ومعالجة النفايات الصلبة، وتعقيم هذه المراكز، فضلاً عن القيام بأعمال الرقابة الصحية والبيئية ذات العلاقة، وشراء أدوات ومواد خاصة بالتعقيم والوقاية والسلامة، إلى جانب نشر مواد إعلامية وإرشادات وبالتفاصيل فقد بلغت قيمة هذه النفقات (152,300) شيقل لبلدية غزة[27]، وبلدية خان يونس[28] (71,000) شيقل، وبلدية بلدية رفح[29] نحو (118000) شيقل– وبلدية دير البلح [30] (82,000) شيقل، وبلدية جباليا النزلة[31] (28,000) شيقل.

شكل يوضح عدد مراكز الحجر في قطاع غزة بحسب المحافظة[32]

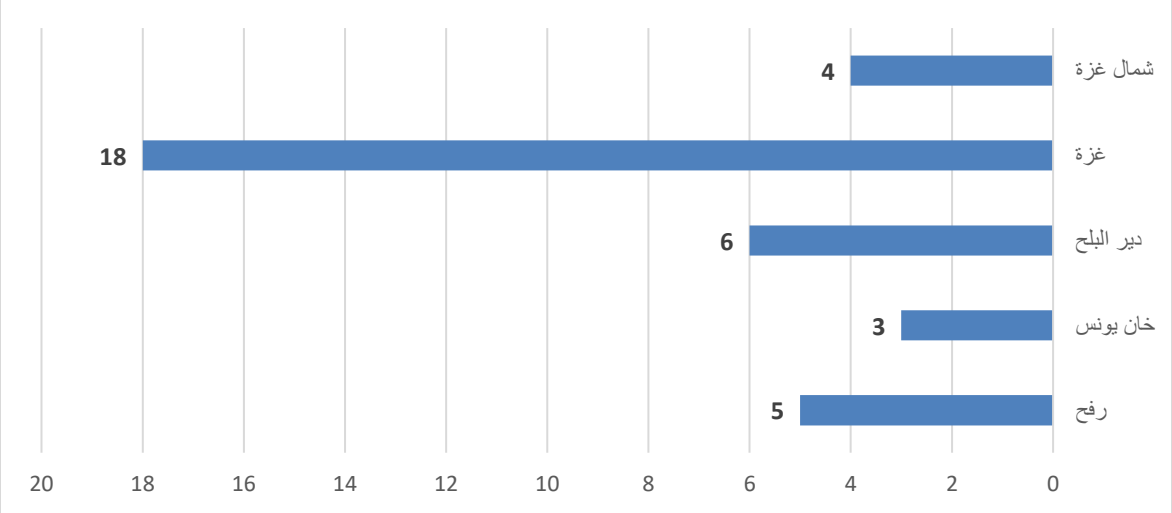

(27) معلومات حصل عليها المركز من بلدية غزة، (19، مايو، 2020).

(28) معلومات حصل عليها المركز من بلدية خانيونس، (19، مايو، 2020).

(29) معلومات حصل عليها المركز من بلدية رفح، (19، مايو، 2020)، تجدر الإشارة أن البلدية ساهمت أيضاً بتسوية الأرضي وتجهيزها لإنشاء وحدات الحجر الصحي جنوب غرب المدينة، وتخللها توريد كمية (2700) طن من مادة (البسكورس) المستخدمة في تعبيد الطرق الداخلية في مركز الحجر الصحي والطرق الرئيس.

(30) معلومات حصل عليها المركز من بلدية دير البلح، (19، مايو، 2020).

(31) معلومات حصل عليها المركز من بلدية جباليا النزلة، (28، مايو، 2020).

(32) عدد مراكز الحجر في المحافظات منذ بداية انشائها وحتى تاريخ 2020/5/7م، وفقاً لرصد وتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان.

الخلاصة والتوصيات

ألقت جائحة كورونا بأعباء وضغوط كبيرة على كاهل الهيئات المحلية (البلديات)، لما لها من دور أساسي في حماية الصحة العامة لاسيما توفير المقومات الصحية الأساسية في النظافة وامدادات مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي والتخلص من النفايات.

وتعتبر خدمات البلدية من الشروط الضرورية الواجب توافرها في جميع الأوقات، وتكتسب خدماتها أهمية استثنائية في ظل جائحة كورونا، التي تتطلب مضاعفة الجهود لتأمين المرافق والخدمات الأساسية التي تساعد المواطنين على البقاء في منازلهم، فلا معنى لبقاء المواطنين في مساكنهم- كإجراء احترازي- في ظل غياب الخدمات الأساسية اللازمة، ولاسيما تزويد المياه والتخلص من النفايات ومياه الصرف الصحي، وتعقيم المنشآت والدوائر العامة التي تقدم خدمات ضرورية. هذا إلى جانب تأهيل مراكز الحجر وتجهيز البنية التحتية اللازمة وتعقيمها بعد خروج المحجورين تمهيداً لاستقبال آخرين، وهي مهام جديدة شكلت عبئاً مادياً كبيراً على عاتق الهيئات المحلية.

وجاءت جائحة كورونا في ظل أزمة كبيرة تعيشها الهيئات المحلية (البلديات)، بسبب الحصار الإسرائيلي وإفرازاته السلبية التي أنهكت الهيئات المحلية وجعلتها تعاني من عجز مالي مزمن في ظل ضعف قدرة السكان على تسديد فواتير الخدمات المختلفة ولاسيما البلديات التي تعجز معظمها عن سداد أجور موظفيها.

كما أضاف الانقسام الفلسطيني الداخلي وتبعاته تحديات كبيرة، ولاسيما أثره على رواتب الموظفين والدعم المقدم للبلديات، فقد ظهرت الفجوة واضحة بين المعايير الصحية الواجب توافرها للسكان ومستوي الخدمات المقدمة والتمتع الفعلي بها، وتكررت الأزمات على مدار السنوات الماضية صيفاً وشتاءً.

التوصيات:

1. المجتمع الدولي بضرورة التحرك الجاد لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف هجماتها ضد الممتلكات الخاصة والعامة، وأن تقوم بواجبها وفق القانون الدولي بدعم قدرة الهيئات المحلية والمستشفيات على التعامل مع الجائحة.
2. التوقف عن الزجّ بالبلديات والخدمات الأساسية في أُتون الصراع السياسي، وذلك حماية للمواطنين وللمجتمع، ولتمكينها من القيام بواجباتها المنوطة بها، وتخصيص الأموال اللازمة لدعمها كي تتمكن من تنفيذ أنشطتها الضرورية والحيوية، المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ومشاريع البنية التحتية.
3. تفعيل وتطوير خدمات الهيئات المحلية (البلديات) وتعزيز دورها، ولاسيما ما يتعلق بالنظافة العامة وصحة البيئة وعمليات التعقيم وضمان توافر إمدادات المياه الصالحة للشرب، ومعالجة الصرف الصحي، حفاظاً على سلامة المواطنين.
4. تنسيق الجهود الوطنية وتوطيد التعاون وبناء شراكة راسخة قائمة على الشفافية والترابط مع القطاعات الأهلية والخاصة والحكومية، وتغليب المصلحة العامة، من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصة في ظل جائحة كورونا.
5. تفعيل الرقابة من البلديات نفسها ومن وزارة الحكم المحلي لضمان إجراءات وسياسات شفافة وملتزمة بالإجراءات والممارسات المثلى لمكافحة الفايروس وضمان تقديم خدمات مقبولة وضرورية ضمن الإمكانيات والموارد المتوفرة.